

دعا الله أن يحفظه من كل مكروه... لدى رئاسته جلسة مجلس الوزراء

## ولي العهد يطمئن الجميع على صحة خادم الحرمين الشريفين



**مجلس الوزراء يوافق على إنشاء مركز وطني لتنظيم المعلومات الصحية**

◆ **ملف صحي إلكتروني موحد لكل مريض.. وسجلات وطنية للأمراض الشائعة**

**اعتماد استخدام البطاقة الذكية كإثبات هوية لمواطني دول التعاون في التعاملات**

◆ **الموافقة على الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية**

**هيئة للاتحاد الجمركي بدول التعاون والعمل بالتعرفة الجمركية الموحدة يناير القادم**

## الجزيرة - واس

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

في مستهل الجلسة، طمأن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز الجيمع على صحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - حيث سأل الله عز وجل أن يديم عليه نعمه ظاهره وباطنه وأن يحفظه من كل مكروه ويلبسه ثوب الصحة والعافية. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه وكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استمع بعد ذلك إلى جملة من التقارير عن تطور الأحداث ومستجداتها على الساحات العربية والإقليمية والدولية، وأكد في هذا السياق أهمية اتساق الهدنة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومشدداً على تضافر الجهود لتنفيذ إسرائيل هذا الاتفاق والعمل على رفع الحصار عن الإنساني على قطاع غزة.

وبين معاليه أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من النشاطات العلمية والثقافية والاقتصادية ومشاركات المملكة في عدد من اللقاءات في المحافل الدولية، معراً عن تقدير المملكة لما حظيت به من مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للحوار بين أتباع الأديان والثقافات من تأييد ودعم دوليين، والذي يتوج اليوم (أمس) بافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمسوية فيينا. بهدف نشر القيم الإنسانية وتعزيز التسامح والسعي إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لشعوب العالم.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر

## القرارات التالية

أولاً

بعد الاطلاع على محضر اللجنة العليا للتخطيط الإداري (السابع والأربعين بعد المائة)، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات - حفظه الله - لمشروع إنشاء مركز وطني لنظم المعلومات الصحية، من بينها:

أولاً - الموافقة على إنشاء مركز وطني لنظم المعلومات الصحية يسمى «المركز الوطني للمعلومات الصحية» يرتبط تنظيمياً بمجلس الخدمات الصحية ويتصل بشبكة آنية للمعلومات الصحية مع وزارة الصحة، والخدمات الطبية في الأجهزة العسكرية، والمستشفيات الجامعية، وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة.

ثانياً - يكون للمركز عدد من المهام والاختصاصات من بينها:

1 - العمل ليكون مركز اتصال لتوفير وتنظيم وتبادل المعلومات الصحية أياً بين أجهزة القطاعات الصحية وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة.

2 - تحديد البيانات والمعلومات الصحية اللازمة توفيرها من الجهات المعنية بالخدمات الصحية، ووضع القواعد والليات اللازمة لتبادل هذه المعلومات بين الجهات ذات العلاقة.

3 - إيجاد ملف صحي إلكتروني موحد لكل مريض من خلال نظام الربط بين السجلات الطبية الإلكترونية في مختلف القطاعات الصحية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية

## الأهلية.

4 - إيجاد سجلات وطنية للأمراض والأوبئة الشائعة على مستوى المملكة بالتنسيق مع الجهات والمراكز المختصة.

ثالثاً - يكون للمركز مدير عام يرتبط تنظيمياً بأمين عام مجلس الخدمات الصحية، وتنتشأ ضمن الوحدات التنظيمية للمركز وحدة مختصة بالخصائيات الصحية الوطنية، وتكون مهمتها إيجاد نظام للخصائيات الصحية الوطنية في المملكة والعمل على تطبيقه بما يمكن من قياس وتحليل التلقتات المالية في النظام الصحي يختلف مستوياته والتعرف على أنشاط تكاليف الانفاق على الخدمات الصحية.

رابعاً - يتحول قسم البحوث والدراسات بأمانة مجلس الخدمات الصحية إلى مركز للبحوث والدراسات الصحية يسمى «مركز البحوث والدراسات الصحية» يكون ضمن الهيكل التنظيمي لأمانة مجلس الخدمات الصحية.

ثانياً

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق القرارات الآتية الصادرة عن المجلس الأعلى لجلس التعاون دول الخليج العربية في دورته (الثانية والثلاثين) التي عقدت في الرياض يومي 24 و 25 و 26-1433هـ الموافق 19 و 20، وهي

1 - الموافقة على التعريفات الجمركية الموحدة لدول المجلس إصدار 2012م،

والعمل بها اعتباراً من الأول من يناير 2012م.

2 - مساهمة كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، في برنامج تنمية دول مجلس التعاون بنسب متساوية لكل منها، وتكون مساهمها على شكل منح ومن خلال التنسيق الذاتي.

3 - اعتماد استخدام البطاقة الذكية كإثبات هوية مواطني دول المجلس في التعاملات والاستخدامات المتعلقة بالمواطن لدى القطاع العام والخاص في الدول الأعضاء، وأن تقوم الجهات المعنية في الدول الأعضاء بإصدار الترخيرات والقرارات الملزمة للقطاعين العام والخاص ببطاقة الهوية الشخصية كإثبات هوية لمواطني دول المجلس، على أن يكون التطبيق بناءً على جاهزية الدول لذلك.

4 - إنشاء هيئة لاتحاد الجمركي لدول المجلس، والموافقة كذلك على البرنامج الزمني لتطبيق الوضع النهائي للاتحاد الجمركي على كامل متطلباته، مع مراعاة قيام وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المعنية عند بحث متطلبات الدخول الأول لدول المجلس.

5 - الموافقة على الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية، على أن يكون توفير الميزانيات اللازمة لدعم وزارات الصحة في دول المجلس للتعامل للأمراض غير المعدية وفقاً للاعتمادات والإمكانات المتاحة لوزارة الصحة

والجهات ذات العلاقة كل بحسب اختصاصه.

ثالثاً

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر في دورته (الثانية والثلاثين) المنعقدة في الرياض يومي 24 و 25 و 26-1433هـ الموافق 19 و 20 و 21-2011م، المتضمن اعتماد قانون (نظام) مصادر المياه المحلية، بصيغته المرفقة بالقرار، بصفة استرشادية لمدة سنتين.

رابعاً

وافق مجلس الوزراء على تفويض سمو رئيس الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأمريكي في شأن مشروع اتفاقية نقل جوي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتوقيع عليه، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموافقة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة سفير وذلك على النحو التالي

1 - تعيين عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله العليان على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

2 - تعيين الدكتور محمد بن عبدالله بن إبراهيم العبيدي على وظيفة (وكيل الرئيس العام) بالمرتبة الخامسة عشرة بالتراسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

3 - تعيين محمد بن سعد بن عبدالله المشخص على وظيفة (وكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية) بالمرتبة الرابعة عشرة بامارة منطقة مكة المكرمة بوزارة الداخلية.

4 - تعيين الدكتور خالد بن محمد بن حمد الفهد على وظيفة (وكيل مساعد للشؤون الثروة الحيوانية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الزراعة.

5 - تعيين محمد بن خليفة بن حماد الشايع على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الإسكان.

